

## الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

- وقدمه في الفروع وغيره .
- وقيل لهم المطالبة وإن منعنا الابن منها وأطلقهما في الفائق .
- وقال في الانتصار فيمن قتل ابنه إن قلنا الدية للوارث طالبه وإلا فلا .
- الثانية لو أقر الأب بقبض دين ابنه فأنكر الابن رجع على الغريم ويرجع الغريم على الأب نقله مهنا .
- قال في الفروع وظاهره لا يرجع مع إقراره .
- الثالثة لو قضى الأب الدين الذي عليه لابنه في مرضه أو أوصى له بقضائه كان من رأس المال قاله الأصحاب .
- وإن لم يقضه ولم يوص به لم يسقط بموته على أحد الوجهين اختاره بعضهم .
- وقدمه في الفروع والمغنى .
- والمنصوص عن الإمام أحمد رحمه الله أنه يسقط كحبسه به في الأجرة فلا يثبت كجناية .
- قدمه في المحرر والرعائيتين والحاوي الصغير والفائق وغيرهم .
- وجزم به بن عبدوس في تذكرته وأطلقهما في الشرح .
- وقيل ما أخذه لملكه يسقط بموته وما لا فلا .
- وتقدم إذا وجد عين ماله الذي باعه بعد موت الأب .
- وتقدم هل يثبت له في ذمة أبيه دين أم لا .
- الرابعة للابن مطالبة أبيه بنفقته الواجبة عليه قاله الأصحاب .
- قال في الوجيز له مطالبة بها وحبسه عليها .
- وهو مستثنى من عموم كلام من أطلق ويعاين بها .
- قال في الرعائيتين والحاوي الصغير وتذكرة بن عبدوس وغيرهم للابن مطالبة أبيه بعين له في يده